

المُهَرِّقِي

قَالِيْف
مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ السَّامِيُّ

الْعَالَمِيَّة
ALAMIA

المهدي

تأليف

محمد بن إسماعيل الطوسي

عفا الله عنه

الدار العالمية للنشر والتوزيع





المهدي

حقوق الطبع محفوظة
الدار العالمية للنشر والتوزيع

رقم الإيداع

٢٠٠٢/١٤٢٨٥

الطبعة الحادية عشرة

١٤٢٩ هـ، ٢٠٠٨ م

الدار العالمية للنشر والتوزيع



ص.ب: ٦١٠ ر.ب: ٢١١١١ - ٣١ ش الصالحي - محطة مصر - الإسكندرية

محمول: ٠١٠٦٥٥٢١١٨ +٢ / ت: ٤٩٧٠٣٧٠ +٢٠٣ / تليفاكس: ٣٩٠٧٣٠٥ +٢٠٣

E-mail: alamia_misr@hotmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الْعَاشِرَةِ

الحمد لله، أحمدده على نعمائه، وأصلي وأسلم على عبده ورسوله محمد الذي اختاره واجتباؤه، وأحبه وارتضاه، وعظمه وكرمه، ورفعته على مَنْ سواه، صلى الله وسلّم وبارك عليه، وعلى آله وصحبه ومَنْ اتبع هداه.

أَمَّا بَعْدُ

فقد كانت قضية «المهدية» - ولا تزال - قضية مثيرة للجدل، ولعل مصدر رسوخها في الوجدان الإسلامي، واستقرارها في العقول، وتكرارها في دورة التاريخ؛ يرجع - بعد نص رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عليها - إلى كونها تمثل الأمل والطموح والاستبشار والتطلع إلى عهد جديد تملأ الأرض فيه عدلاً ورخاء بعد أن ملئت ظلمًا وجورًا، ومن ثم أضافوا إلى لقب «المهدي» وصف «المنتظر».

وكلما ساءت الأحوال في جهة من جهات العالم الإسلامي، أو تعرضت لغزو خارجي، قامت حركة إسلامية تسعى إلى الإصلاح والمقاومة، لكن - إزاء الشعور بالعجز، والانبهار بقوة الأعداء - كانت بعض هذه الحركات تتطور أو تتحول إلى حركة ثورية يتقمص زعيمها دور «المهدي»، وكم من مدّح للمهدية كان الناس سينفضون من حوله، ويصبح نسيًا منسيًا لولا ادعائه المهدية الذي ضمن له التفاف الأتباع وازدحامهم من حوله، كيف لا؟ والمهدي عندهم منصور غالب قاهر، مؤيد بالخوارق والكرامات، ولذا فهو «المنقذ» الذي يستطيع أن يصمد أمام الأعداء، وينجز مهام المهدية في نشر العدل والرخاء.

وفي بعض المراحل التاريخية نجح «المتهمدون» في تجسيد فكرتهم كواقع

سياسي في صورة دولة لها كيائها ومؤسساتها وجيوشها، فضلاً عن مُنظريها ودعاتها وأدبياتها، وأوضح مثالين لذلك «ابن تومرت» في المغرب الإسلامي، و«محمد أحمد» في السودان.

ولا شك أن ظروف المسلمين وأحوالهم في عصرنا توفر المُنَاحَ الصالح لادِّعاء المهديّة، ولهذا مست الحاجة إلى تزويد الناس بما يُكسبهم الحصانة والمناعة ضد ظاهرة ادِّعاء المهديّة التي جرّت على الأمة محناً وبلايا.

وقد فصّلتُ الكلامَ في كتاب «فقه أشراط الساعة» لدحض شعار «المهدي هو الحل»، ونقد فكرة أن «أي محاولة للمقاومة والإصلاح والتمرد على الأمر الواقع قبل ظهور المهدي ستبوء حتماً بالفشل».

لكننا نرفع في مقابلة ذلك شعار «الدعوة هي الحل»؛ لأن الدعوة البصيرة الحكيمة القائمة على «منهاج النبوة» ثمرة ولودّ، وليست عقيمة، وبركاتها في آفاق الدنيا لا ينكرها إلا جاحد.

لقد كتب الشيخ أبو الحسن الندوي - رحمه الله - منذ نحو أربعة عقود كتابه «ردة.. ولا أبا بكر لها»؛ يصف فيه غربة الإسلام آنذاك، ولو قدر له أن يعيش ويرى الفرق الهائل في أحوال شباب الأمة اليوم، لقرت عينه بأن «الردة» صارت «صحوة»، وأن «الردة» أصبحت «عودة» إلى الإسلام تبشر حقاً بأن المستقبل لدين الحق، وما ذاك إلا ثمرة الإصلاح على بصيرة بعيداً عن ادِّعاء المهديّة، وبعيداً عن تأجيل الإصلاح انتظاراً للمهدي، وليأت المهدي متى قدّر الله - عز وجل - له أن يأتي، فإن مهدينا ليس منتظراً، والمهدي - اليوم - ليس هو الحل، لكنّ الدعوة هي الحل.

محمد بن أحمد إسماعيل المقدّم

نغر الإسكندرية في

الجمعة الثامن عشر من جمادى الأولى ١٤٢٩ هـ

الموافق ٢٣ من مايو ٢٠٠٨ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الثَامِنَةِ

الحمد لله أحمدته على سُبوغ نعمته ، وأشكره على توفيقه وهدايته ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده ، لا شريك له في ربوبيته ، ولا نديد له في ألوهيته ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله إلى جميع بريته ، بشيراً بجنّته ، ونذيراً بنقمته ، صلى الله - تعالى - وسلّم عليه وعلى آله وقرابته ، الذين اختصهم الله بتطهيره وكرامته ، وأصحابه الذين فضلهم على سائر أمته .

أَمَّا بَعْدُ

فما أشد حاجتنا إلى دراسة «فقه التاريخ» بعين البصيرة لا بعين التقليد؛ فالتاريخ فيه عبرة لأولي الألباب؛ إذ يكشف لنا كيف تعمل سنن الله - تعالى - ، ومصير الذين يحترمون هذه السنن ، ومصير الذين يخدعون أنفسهم بالقفز فوق هذه السنن التي لا تحابي أحداً ، حتى لو كان من الصالحين أصحاب النوايا الحسنة ، والعاطفة الجياشة .

* وقضية «ادعاء المهديّة» كانت مجالاً رحباً لبعض الصالحين ممن يريدون الخير ، وتمكين الدين ، «وكم مريد للخير لا يبلغه» ؛ فقد التبست عليهم الأمور ، وانساقوا وراء العواطف التي أعمتْهُمْ عن المعايير العلمية الدقيقة التي لا يرهاها حق رعايتها إلا الراسخون في العلم ، قال الحسن البصري - رحمه الله - : «إن هذه الفتنة إذا أقبلت عرفها كل عالم ، وإذا أدبرت عرفها كل جاهل»^(١) .

وعلى الطرف الآخر ، كانت دعوى المهديّة مجالاً رحباً صال فيه وجال

(١) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (١٢٠/٧ - ١٢١) .

طُلَّاب الدنيا ، وأصحاب الهوى ، وعشاق الرياسة ، الذين يصدق فيهم وفي أتباعهم قول شوقي :

سُخَّرَ النَّاسُ - وإن لم يعلموا - لِعَوِيٍّ أَوْ قَوِيٍّ أَوْ مَبِينٍ^(١)

والجماعات مطايا المُرتقي للمعالي وجسور العابرين

تمتاز هذه الطبعة من «المهدي» ببيان وصفي وتحليلي لأحوال بعض مدعي المهديّة ، واستنباط العبر حتى لا تتكرر أخطاء الماضي ، وكى لا نُلْدَغَ من نفس الجحر فوق ما لُدِغنا ، وكى لا يصدق علينا قولُ القائل : « إن ما تعلمناه من التاريخ هو أننا لم نتعلم » .

اللهم إنا نعوذ بك أن نرجع على أعقابنا ، أو أن نُفْتَنَ ، اللهم ارزقنا هديًا قاصدًا ، وَجَنِّبْنَا مَنَكَرَاتِ الْأَخْلَاقِ وَالْأَهْوَاءِ وَالْأَدْوَاءِ ، إن ربي لسميع الدعاء ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمُنَّةُ ، على نعمة الإسلام والسنة ، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

الإسكندرية في

الاثنين ١٣ من ذي القعدة ١٤٢٤هـ

الموافق ٦ من يناير ٢٠٠٤م

(١) المبين : ذو البيان والفصاحة ، الذي يخلب ألباب الناس بزخرف القول .

ومنذ ذلك الحين تفجرت قضية «المهدية في الإسلام»، وصارت حديث الخاصة والعامة :

أما الخاصة ، فقد خرج كثير منهم عن الاعتدال في هذه المسألة ؛ فبالغ طائفة في الإنكار ، حتى رَدُّوا جملة من الأحاديث الصحيحة ، وقابلهم آخرون ؛ فبالغوا في الإثبات ، حتى قبلوا الموضوعات ، والحكايات المكذوبة ؛ وأما العامة ، فصاروا في حيرة وتذبذب ، ما بين مُصَدِّقٍ ومُكَذِّبٍ ، ولا يكاد الخلاف ينقضي عبر صفحات الجرائد والكتب التي صُنِّفَتْ ، وتحقق بها صِدْقُ قول القائل : «لو سكت من لا يعلم قَلَّ الخلاف» .

وكما أن من مقتضيات الشهادة بأن محمداً - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - رسولُ الله - طاعته فيما أمر ، واجتناب ما نهى عنه وزجر ، وأن لا يُعْبَدَ اللَّهُ إلا بما شرع ، كذلك من مقتضياتها الأولية تصديقه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - بكل ما أخبر .

وقد أخبر - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - عن رجال من الماضين بقصص كثيرة : - مثل حديث الثلاثة الذين انطبق عليهم الغار ؛ فتوسلوا إلى الله - تَعَالَى - بصالح أعمالهم ، ففرج عنهم .

- وحديث الأبرص ، والأقرع ، والأعمى .
- وحديث الرجل الذي اشترى من رجل عقاراً ، فوجد في العقار جرة فيها ذهب .

- وحديث الرجل الذي قتل تسعة وتسعين نفساً ، ثم سأل : هل له من توبة ؟
- وحديث الرجل الذي ركب البقرة ، فكلَّمته البقرة ، والرجل الذي كلَّمه الذئب .

وهذه الأحاديث كلها في الصحيحين .

- وحديث الرجل الذي استسلف من رجل ألف دينار ، وهو في صحيح

وَكَانَ بِهِ بَرَصٌ، فَبَرَأَ مِنْهُ، إِلَّا مَوْضِعَ دِرْهَمٍ، لَهُ وَالِدَةٌ هُوَ بِهَا بَرٌّ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبَّرَهُ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَكَ فَافْعَلْ»، فَاسْتَغْفِرُ لِي، فَاسْتَغْفِرَ لَهُ^(١)... الحديث، فهنا ترى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - قد أخبر عن رجلٍ صالحٍ، يظهر بعد زمانه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ -، وذكر اسمه، ونسبه، وبعض تفاصيل أحواله، وقد وقع كما أخبر الصادق المصدوق - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - بخروج رجل صالح من أمته، خليفة عادلٍ من أهل بيته - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت ظلماً وجوراً؟!!

أي شيء يُسَوِّغُ إنكار مثل هذا الخبر، وقد ثبت بالنقل الصحيح، ولم يعارضه عقل صريح؟ ولو تَوَهَّمَ عقل قاصر معارضته، لقدّم النقل عليه، ولا شك:

فَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا سَلِيمًا وَأَفْتُهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ
إِنَّ الْمَهْدِيَّ الْمُبَشَّرَ بِهِ لَا يَدْعِي نُبُوَّةً، بل هو من أتباع النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ -، وما هو إلا خليفة راشد مهدي، من جملة الخلفاء الذين قال فيهم رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - : «فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ» الحديث^(٢).

وهو عند أهل السنة والجماعة بشر من البشر، ليس بنبي ولا معصوم، وما هو إلا رجل من أهل بيت رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ -، وحاكم عادل يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، يخرج في وقت تكون الأمة أحوج ما تكون إليه، فيُخَيِّمُ السنة، ويُزِيلُ الجور، ويسيطر العدل؛ كيف إذن يورد بعض الناس إشكالاً على أحاديث المهدي، ويزعمون - جهلاً

(١) رواه مسلم في «صحيحه» (٢٥٤٢)، في فضائل الصحابة، باب من فضائل «أويس القرني» - رضي الله عنه -.

(٢) انظر تخريجه ص (٣٠).

منهم وضلاً - أنها تنافي عقيدة إسلامية راسخة؛ ألا وهي: ختم النبوة برسول الله محمد - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ -؟! ^(١)

فَيَسْبَهُونَ عَلَى ضَعْفَةِ الْأَفْهَامِ، وَيَطْلُقُونَ الْكَلَامَ جِزَافًا بِغَيْرِ خِطَامٍ وَلَا زَمَامٍ! وإذا كان نبي الله عيسى - عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام - الذي هو أحد أولي العزم من الرسل، إذا نزل في آخر الزمان، إنما يحكم بالكتاب والسنة، ولا يأتي بكتاب جديد، ولا بشرع جديد، فغيره من الناس أولى، وأولى أن لا يأتي بكتاب جديد، ولا بشرع جديد، بعد أن أنزل - تَعَالَى - قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]... الآية.

ألا فليقلق هؤلاء الذين يَهْرَفُونَ بما لا يعرفون، وليخلصوا النية لله في البحث عن الحق؛ فإن الحق متاح لمن أراد أن يظفر به، ولن يذهب عن الحق بعيداً من سعى بصدق نية في طلبه؛ قال - تَعَالَى - : ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩].

ولابد أن يأتي اليوم الذي يتحقق فيه ما أخبر به الصادق المصدوق - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - تماماً كما أخبر؛ ليقول المؤمنون عندئذٍ: ﴿هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ [الأحزاب: ٢٢]... الآية، ﴿وَلَنَعْلَمَنَّ نَبَأُ بَعْدَ حِينٍ﴾ [ص: ٨٨]، والحمد لله رب العالمين.



(١) انظر: «عقيدة ختم النبوة بالنبوة المحمدية»، للأستاذ أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، طبع دار

ومعذرة إلى الله - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿لَيْسَ لَكَ مِنْ هَٰلِكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيٍّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال : ٤٢] .

أسأل الله - عَزَّ وَجَلَّ - أن ينفع بها حزب الحق والإيمان ، وأن يجمع بها أهل الزيف والبهتان ، إنه كريم منّان ، وقد قدّمتُ بين يديها هذه التنبيهات ؛ لمسيس الحاجة إليها في دين المسلم عامة ، وفيما نحن بصددده خاصة ، والحمد لله رب العالمين .

محمد بن أحمد إسماعيل المقدّم

الإسكندرية في الاثنين

الحادي والعشرين من شهر الله المحرم ١٤٠٠هـ

الموافق العاشر من ديسمبر ١٩٧٩م

الدين ممن شهدت لهم الأمة الوسط بالإمامة ، وعُرف عِظم شأنهم في الدين ، وتلقى الناس كلامهم خَلْفَ عن سلف ، دون من رُمي ببدعة ، أو اشتهر بقلب غير مَرْضِيٍّ ؛ مثل الخوارج ، والشيعية ، والقدرية ، والمرجئة .

الرابع :

ومنشأ فساد الأمم والأديان إنما هو تقديم الرأي على الوحي ، والهوى على الشرع ، والعقل على النقل ، وما استحكمت في أمة إلا تم خرابها ، وأصل ضلال الفرق أنهم يبتدعون أصولاً توافق أهواءهم ، ثم يقدمونها على النصوص الصريحة ، فيتحكمون بها في الأدلة النقلية ، وقد أُمرُوا أن يتحاكموا إليها ؛ أما الأحاديث فيكذبونها ، وأما الآيات فيؤولونها ، ويحرفونها عن مواضعها .

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» في شرحه لحديث حذيفة - رضي الله عنه - : «تَلَزَمُ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامُهُمْ» : «ويؤخذ منه ذم من جعل للدين أصلاً خلاف الكتاب والسنة ، وجعلهما فرعاً لذلك الأصل الذي ابتدعه ، وفيه وجوب ردّ الباطل ، وكل ما خالف الهدى النبوي ، ولو قاله من قاله ، من رفيع أو ضيع»^(١) . اهـ .

الخامس :

من لم يُسَلِّمْ للمنقول ، وقابله بالرد المعقول ، فهو ضالٌّ مخبول ، قال الطحاوي - رحمه الله - : «ما سَلِمَ في دينه إلا من سَلَّمَ لله - عزَّ وجلَّ - ، ولرسوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وردَّ عِلْمَ ما اشتبه عليه إلى عالمِهِ» ، وهذا هو ما سلكه السلف الصالح - رضي الله عنهم - ، ومن لا يسلك سبيلهم فإنما يتكلم برأيه ، ومن يتكلم برأيه ، وما يظنُّه دينَ الله - عزَّ وجلَّ - ، ولم يتلقَ ذلك من الكتاب والسنة ، فهو مأثوم ، وإن أصاب الحق ؛ ومن أخذ من الكتاب والسنة فهو مأجور ، وإن أخطأ ، لكن إن أصاب يضاعف أجره ، وقال الطحاوي -

(١) «فتح الباري» (١٣/٣٧) .

قال : « الْجَمَاعَةُ مَا وَافَقَ الْحَقَّ ، وَإِنْ كُنْتَ وَحْدَكَ » ، قال نُعَيْمُ بْنُ حَمَادٍ : « يعني إذا فسدت الجماعة فعليك بما كانت عليه الجماعة قبل أن تفسد ، وإن كنت وحدك ؛ فإنك أنت الجماعة حينئذ »^(١) ، وعن سفيان الثوري قال : « لو أن فقيهاً على رأس جبل ، لكان هو الجماعة »^(٢) .

والفرقة الناجية في هذه الأزمان ليست هي « السواد الأعظم » ؛ لأن كثرة العدد لا تأثير لها في ميزان الحق ؛ قال - تَعَالَى - : « وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ » [يوسف : ١٠٣] ، وقال - تَعَالَى - : « وَإِنْ تَطَّلَعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ » [الأنعام : ١١٦] ، وقال - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - : « وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً : اثْنَتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ »^(٣) .

ولا تقتصر الفرقة الناجية على الصحابة - رضي الله عنهم - ، وإن كانوا خير أمة أخرجت للناس ، وهم الأسوة لمن بعدهم ، وهم أفضل القرون ، وهم الفرقة الناجية في عصرهم ، أما بعدهم ، فهي موجودة في طائفة غيرهم ؛ لقوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ »^(٤) .

وقد رَجَّحَ كثير من الأئمة تعريف الفرقة الناجية بأنهم « أهل الحديث ، وأصحاب الأثر » ؛ وما ذاك إلا لأنهم أقرب الناس إلى تحقيق ما كان عليه

= « المسند » ، وفيه وفي أبي داود والحاكم من طريق عمران بن حُصَيْن ، وفي المستدرک - أيضاً - من طريق عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - .

(١) « الباعث على إنكار البدع والحوادث » لأبي شامة ص (٢٢) ، وعزاه إلى البيهقي في « المدخل » ، وانظر : « شرح أصول الاعتقاد » للالكائي (١٠٩/١) .

(٢) « شرح السنة » (٢٧٩/١) .

(٣) رواه بنحوه : ابن ماجه (٣٩٩٣) ، وابن أبي عاصم في « السنة » (٣٢/١) ، وانظر : « السلسلة الصحيحة » (٢٠٣) (١٤٩٢) .

(٤) تقدم آنفاً .

السلف ، وَأَتَّبَعُهُمْ لَهُمْ - رضي الله عنهم - .

« قال عبد الله بن المبارك في حديث : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ » : « هم عندي أصحاب الحديث » ، وقال علي بن المديني : « هم أصحاب الحديث » ، وقال أحمد بن حنبل : « إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث ، فلا أدري من هم » ، وقال الإمام محمد بن إسماعيل البخاري في نفس الحديث : « يعني أصحاب الحديث » ، وقال أحمد بن سنان : « هم أهل العلم ، وأصحاب الأثر »^(١) .

وقال الإمام أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني - رحمه الله - :

« لما سُئِلَ النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - عن الفرقة الناجية ، قال : (مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي)^(٢) ، فلا بد من تَعَرُّفٍ ما كان عليه رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وأصحابه ، وليس طريق معرفته إلا النقل ، فيجب الرجوع إلى ذلك ، وقد قال النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - : (لَا تُتَارِعُوا الْأَمْرَ أَهْلَهُ)^(٣) .

فكما يُرْجَعُ في مذاهب الفقهاء الذين صاروا قدوة في هذه الأمة إلى أهل الفقه ، ويُرْجَعُ في معرفة اللغة إلى أهل اللغة ، وفي النحو إلى أهل النحو ، وكذا يرجع في معرفة ما كان عليه رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وأصحابه إلى أهل الرواية والنقل ؛ لأنهم عُثُوا بهذا الشأن ، واشتغلوا بحفظه ، والفحص عنه ونقله ، ولولا هم لاندرس علم سنة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - ، ولم يقف أحد على هُذَيْهِ وطريقته - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - .

فإن قيل : (فقد كثرت الآثار في أيدي الناس ، واختلطت عليهم) ،

(١) انظر : « شرف أصحاب الحديث » ، للخطيب البغدادي ، ص (٢٥ - ٢٧) .

(٢) تقدم ص (٢٣) .

(٣) أصل الحديث رواه البخاري (١٦٧/١٣) في الأحكام ، باب كيف يُبَايِعُ الإمام الناس ؛ ومسلم (١٧٠٩) في الإمارة ، والموطأ (٤٤٥/٢) ، والنسائي (١٣٧/٧) ، (١٣٨) ، وابن ماجه (٢٨٦٦) من حديث عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - قال : « بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ ، وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهُ ، وَعَلَى أَثَرَةِ عَلَيْنَا ، وَعَلَى أَنْ لَا تُتَارَعَ الْأَمْرَ أَهْلُهُ » ... الحديث .

السنة»: «إذا سمعت الرجل يطعن على الآثار، ولا يقبلها، أو ينكر شيئاً من أخبار رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - فأتهمه على الإسلام؛ فإنه رجل رديء القول والمذهب، وإنما يطعن على رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ -، وعلى أصحابه؛ لأننا إنما عَرَفْنَا الله، وعَرَفْنَا رسوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ -، وعَرَفْنَا القرآن، وعَرَفْنَا الخير والشر، والدنيا والآخرة: بالآثار»^(١). اهـ.

وقال البربهاري - أيضاً - : «وإذا سمعت الرجل يطعن على الآثار، أو يرد الآثار، أو يريد غير الآثار، فأتهمه على الإسلام، ولا تشك أنه صاحب هوى مُبتدع»^(٢). اهـ.

وذكر القاضي أبو الحسين في ترجمة إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن شاقلا أنه قال: «ومن خالف الأخبار التي نقلها العدل عن العدل موصولة، بلا قطع في سندها، ولا جرح في ناقلها، وتجراً على ردها: فقد تهجم على رد الإسلام؛ لأن الإسلام وأحكامه منقولة إلينا بمثل ما ذكرت»^(٣). اهـ.

وقال الموفق أبو محمد المقدسي في «لمعة الاعتقاد»: «ويجب الإيمان بكل ما أخبر به رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ -، وصح به النقل عنه فيما شهدناه، أو غاب عنا، نعلم أنه حقٌ وصدقٌ، وسواء في ذلك ما عقلناه، وجهلناه، ولم نطلع على حقيقة معناه؛ مثل حديث الإسراء والمعراج، ومن ذلك أشراط الساعة؛ مثل خروج الدجال، ونزول عيسى ابن مريم - عليه السلام -، فيقتله، وخروج يأجوج ومأجوج، وخروج الدابة، وطلوع الشمس من مغربها، وأشباه ذلك مما صح به النقل»^(٤). اهـ.

(١) «شرح السنة» ص (٨٧)، ط. دار السلف - الرياض - ١٤١٨ هـ.

(٢) «نفسه» ص (١١٣).

(٣) «طبقات الحنابلة» (١٣٥/٢).

(٤) «لمعة الاعتقاد» ص (٢٠، ٢١).

البَابُ الْأَوَّلُ

الفصلُ الأولُ: بَعْضُ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي شَأْنِ الْمَهْدِيِّ

الفصلُ الثاني: اهْتِمَامُ الْعُلَمَاءِ بِأَحَادِيثِ الْمَهْدِيِّ

الفصلُ الثالثُ: نُصُوصُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي إِثْبَاتِ حَقِيقَةِ الْمَهْدِيِّ

إِفْصِيحُ الْإَوَّلِ

بَعْضُ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي شَأْنِ الْمَهْدِيِّ

• الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ: جُمْلَةُ أَحَادِيثَ فِيهَا التَّصْرِيحُ بِلَقَبِ

الْمَهْدِيِّ

• الْمَطْلَبُ الثَّانِي: ذِكْرُ أَحَادِيثَ فِيهَا صِفَةُ الْمَهْدِيِّ، وَبَعْضُ

أَحْوَالِهِ

• الْمَطْلَبُ الثَّالِثُ: ذِكْرُ أَحَادِيثَ يُحْتَمَلُ كَوْنُهَا فِي شَأْنِ

الْمَهْدِيِّ

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ : « الْمَهْدِيُّ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ ، وَهُوَ الَّذِي يُؤْتِمُّ عَيْسَى
ابْنَ مَرْيَمَ »^(١).



= على الرواية). اهـ (٤٢٢/١)، وترجم له الذهبي - أيضًا - في «تذكرة الحفاظ»، وسمى جماعة روى عنهم، وجماعة رووا عنه، ثم قال: (وَتَقَعُ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ يَأْخُذُ الدَّرَاهِمَ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَابْنُ حَبَانَ، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «صَدُوقٌ، وَأَمَّا أَخْذُ الدَّارَاهِمِ عَلَى الرِّوَايَةِ، فَقَدْ كَانَ فَقِيرًا كَثِيرَ الْبَنَاتِ»، وقال أبو الفتح الأزدي وابن حزم: «ضعيف»). اهـ. وقال ابن العماد في «شذرات الذهب»: «وفيها - أي في سنة ٢٨٢هـ - الحافظ أبو محمد الحرث بن محمد بن أبي أسامة التميمي البغدادي صاحب المسند يوم عرفة، وله ست وتسعون سنة، سمع عليّ ابن عاصم، وعبد الوهاب بن عطاء، وطبقتهما، قال الدارقطني: «صدوق»، وقيل: فيه لين، كان لفقره يأخذ على الحديث أجرًا». اهـ. (١٧٨/٢).

(١) عزاه د. عبد العليم البستوي إلى ابن أبي شيبه في «مصنفه»، ونعيم بن حماد في «الفتن»، وقال: «إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات». اهـ. من «المهدي المنتظر» ص (٢٢٠).

«لَوْلَمْ يَبْقَ مِنَ الدَّهْرِ إِلَّا يَوْمٌ، لَبَعَثَ اللَّهُ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَمْلُؤُهَا عَدْلًا، كَمَا مُلِئْتُ جَوْرًا»^(١)، وفي لفظ: «لَوْلَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ، لَبَعَثَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - رَجُلًا مِنَّا، يَمْلُؤُهَا عَدْلًا كَمَا مُلِئْتُ جَوْرًا».



(١) «المسند» (٩٩/١)، وأبو داود (١٠٧/٥)، (٤٢٨٣)، وسكت عنه هو والمنذري، ورمز له السيوطي بالحسن كما في «الجامع الصغير»، وقال شمس الحق: «سند حسن قوي». انظر «عون المعبود» (٣٧٢/١١)، (٣٧٣)، و«فيض القدير» (٣٣١/٥)، و«الاحتجاج بالآثر» للتويعري، ص (١٤، ١٥)، (١٣٤-١٣٦)، وصحح إسناده العلامة أحمد شاكر في «تحقيق المسند» (٢/١١٧، ٧٣٣)، وصححه العلامة الألباني في «صحيح الجامع» (٧١/٥)، (٥١٨١).

تَنْبِيْهَانِ :

الأول: قال البستوي: (والحديث ليس صريحاً في ذكر المهدي، ولكن ذكره ابن حبان في «ذكر الموضع الذي يُبَايَعُ فيه المهدي»، وذكره الهيثمي في «باب المهدي»، والساعاتي في «ترتيب الطيالسي»: باب ما جاء في بيعة المهدي، وخراب الكعبة آخر الزمان.

قُلْتُ: وفي هذا نظرٌ عندي؛ لأن الحديث لم يُذكر فيه أيُّ صفةٍ للمهدي، بل فيه ذكرٌ لرجلٍ ما يُبَايَعُ له بين الركن والمقام، ثم يُشِيرُ الحديث إلى استحلال البيت الحرام، وفتنة تقع بين المسلمين بعد ذلك، حتى تجيء الحبشة، فتخرب الكعبة، والمعروف أن عصر المهدي، ثم عصر المسيح، يتميزان بالقسط والعدل والرخاء والأمن، والله أعلم^(١). اهـ.

الثاني: قال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»:

«قد يقال: إن هذا الحديث يخالف قوله - تَعَالَى - : ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَكَمًا مِمَّا﴾، ولأن الله حبس عن مكة الفيل، ولم يُمكن أصحابه من تخريب الكعبة، ولم تكن إذ ذاك قبلة؛ فكيف يُسلط عليها الحبشة بعد أن صارت قبلة للمسلمين؟

أجيب: بأن ذلك محمول على أنه يقع في آخر الزمان، قرب قيام الساعة؛ حيث لا يبقى في الأرض أحد يقول: «الله، الله»، كما ثبت في صحيح مسلم: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى لَا يُقَالَ فِي الْأَرْضِ: اللهُ، اللهُ»؛ ولهذا وقع في رواية سعيد بن سمعان: «لَا يَعْمُرُ بَعْدَهُ أَبَدًا»، وقد وقع قبل ذلك فيه من القتال، وغزو أهل الشام له في زمن يزيد بن معاوية، ثم من بعده في وقائع كثيرة؛ من أعظمها وقعة القرامطة بعد الثلاث مئة، فقتلوا من المسلمين في المطاف من لا يُخصى

(١) «المهدي المنتظر» ص (٢٩٦).

الفَصْلُ الثَّانِي

اهْتِمَامُ الْعُلَمَاءِ بِأَحَادِيثِ الْمَهْدِيِّ

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ سَرْدُ أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -

الَّذِينَ رَوَوْا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وآلِهِ وَسَلَّمَ - أَحَادِيثَ الْمَهْدِيِّ

المَطْلَبُ الثَّانِي أَسْمَاءُ الْأُتَمَّةِ الَّذِينَ خَرَّجُوا الْأَحَادِيثَ

وَالْآثَارَ الْوَارِدَةَ فِي الْمَهْدِيِّ فِي كُتُبِهِمْ

المَطْلَبُ الثَّلَاثُ ذِكْرُ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ اخْتَجَّوْا بِأَحَادِيثِ الْمَهْدِيِّ

المَطْلَبُ الرَّابِعُ عُلَمَاءُ أَفْرَدُوا أَحَادِيثَ الْمَهْدِيِّ بِالتَّصْنِيفِ

- ١٧- الخطيب في «تلخيص المتشابه»، ٢٨- البيهقي في «دلائل النبوة» .
 وفي «المتفق والمفترق» . ٢٩- ابن الجوزي في «تاريخه» .
 ١٨- ابن عساكر في «تاريخه» . ٣٠- يحيى بن عبد الحميد الحماني في
 ١٩- ابن منده في «تاريخ أصبهان» . «مسنده» .
 ٢٠- أبو الحسن الحرابي في ٣١- الروياني في «مسنده» .
 «الحريات» . ٣٢- ابن سعد في «الطبقات» .
 ٢١- تمام الرازي في «فوائده» . ٣٣- ابن خزيمة .
 ٢٢- ابن جرير في «تهذيب الآثار» . ٣٤- الحسن بن سفيان .
 ٢٣- أبو بكر بن المقرئ في «معجمه» . ٣٥- عمر بن شبة .
 ٢٤- أبو عمرو الداني في «سننه» . ٣٦- أبو عوانة .
 ٢٥- أبو غنم الكوفي في كتاب «الفتن» . ٣٧- عبد بن حميد .
 ٢٦- الديلمي في «مسند الفردوس» . ٣٨- عبدالرزاق بن همام الصنعاني
 ٢٧- أبو الحسن بن المنادي في «كتاب صاحب «المصنف» .
 الملاحم» .



المَطْلَبُ الثَّالِثُ

ذِكْرُ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ احْتَجُّوا بِأَحَادِيثِ الْمَهْدِيِّ^(١)

- ١- الإمام سفيان بن سعيد الثوري (ت ١٦١هـ).
- ٢- الإمام أبو داود صاحب «السنن» (ت ٢٧٥هـ).
- ٣- الإمام أبو عيسى الترمذي صاحب «الجامع» (ت ٢٧٩هـ).
- ٤- الحافظ أبو جعفر العقيلي صاحب كتاب «الضعفاء» (ت ٣٢٣هـ).
- ٥- الإمام الحسن بن علي بن خلف أبو محمد البربهاري ، صاحب شرح «السنة» (ت ٣٢٩هـ).
- ٦- الإمام أبو الحسين أحمد بن جعفر بن المنادي (ت ٣٣٦هـ).
- ٧- الإمام أبو حبان البستوي صاحب الصحيح (ت ٣٥٤هـ).
- ٨- الحافظ أبو الحسن محمد بن حسين الأبري السجزي صاحب كتاب «مناقب الشافعي» (ت ٣٦٣هـ).
- ٩- الإمام أبو سليمان الخطابي صاحب «معالم السنن» وغيره ، (ت ٣٨٨هـ).
- ١٠- الإمام البيهقي صاحب «السنن الكبرى» وغيره ، (ت ٤٥٨هـ).
- ١١- القاضي أبو بكر بن العربي صاحب «عارضة الأحوزي» (ت ٥٤٣هـ).
- ١٢- القاضي عياض صاحب كتاب «الشفأ» (ت ٥٤٤هـ).
- ١٣- الإمام السهيلي صاحب «الروض الأنف» (ت ٥٨١هـ).
- ١٤- الإمام أبو الفرج بن الجوزي صاحب «كشف المشكل» (ت ٥٩٦هـ).
- ١٥- الإمام ابن الأثير صاحب «النهاية» ، و«جامع الأصول» (ت ٦٠٦هـ).
- ١٦- الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦هـ).

(١) وَقَدْ قَرَنْتُ اسْمَ الْعَالَمِ بِاسْمِ مُصَنِّفِهِ الَّذِي يَحْتَوِي عَلَى تَصْحِيحِهِ أَوْ تَحْسِينِهِ لِلأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الْمَهْدِيِّ مَا أَمَكُنْ ، وَلِيُتَمَسَّنْ مَا لَمْ يُذَكَّرْ هُنَا فِي مَوَاضِعِهِ مِنَ الْكِتَابِ .

- ١٧- الإمام القرطبي المُفسِّرُ المشهور صاحب «التذكرة» (ت ٦٧١هـ).
- ١٨- العلامة محمد بن أحمد بن علي القسطلاني (ت ٦٨٦هـ).
- ١٩- شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن تيمية صاحب «منهاج السنة النبوية» (ت ٧٢٨هـ).
- ٢٠- الإمام أبو الحجاج المزي صاحب «تهذيب الكمال» (ت ٧٤٢هـ).
- ٢١- الإمام الحافظ الذهبي صاحب «المتقى من منهاج الاعتدال» (ت ٧٤٨هـ).
- ٢٢- الإمام المحقق ابن قيم الجوزية صاحب «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» (ت ٧٥١هـ).
- ٢٣- الحافظ عماد الدين بن كثير القرشي الدمشقي صاحب «نهاية البداية والنهاية» (ت ٧٧٤هـ).
- ٢٤- الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي صاحب «الاعتصام» (ت ٧٩٠هـ).
- ٢٥- الحافظ نور الدين الهيثمي صاحب «موارد الظمان»، «ومجمع الزوائد» (ت ٨٠٧هـ).
- ٢٦- الإمام شهاب الدين أحمد الكناني البوصيري صاحب «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» (ت ٨٤٠هـ).
- ٢٧- الحافظ الكبير ابن حجر العسقلاني صاحب «فتح الباري»، و«تهذيب التهذيب»، و«المطالب العالية»، وغيرها (ت ٨٥٢هـ).
- ٢٨- الحافظ السخاوي صاحب «فتح المغيث» (ت ٩٠٢هـ).
- ٢٩- الحافظ السيوطي صاحب المؤلفات العديدة؛ منها: «العرف الوردی في أخبار المهدي» (ت ٩١١هـ)^(١).
- ٣٠- الشيخ أبو الحسن السمهودي (ت ٩١١هـ).

- ٣١- الشيخ ابن حجر الهيتمي صاحب «القول المختصر في علامات المهدي المنتظر» (ت ٩٧٤ هـ).
- ٣٢- الشيخ علي المتقي الهندي صاحب «الرد على من حكم وقضى أن المهدي الموعود جاء ومضى» (ت ٩٧٥ هـ).
- ٣٣- العلامة الملا علي القاري صاحب «مرقاة المفاتيح» وغيرها، (ت ١٠١٤ هـ).
- ٣٤- العلامة المحدث عبد الرؤوف المناوي صاحب «فيض القدير» (ت ١٠٣١ هـ).
- ٣٥- العلامة الفقيه مرعي بن يوسف الحنبلي (ت ١٠٣٣ هـ).
- ٣٦- العلامة البرزنجي صاحب «الإشاعة لأشراط الساعة» (ت ١١٠٣ هـ).
- ٣٧- العلامة محمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت ١١٢٢ هـ).
- ٣٨- العلامة أبو الحسن محمد بن عبد الهادي السندي المُحشي علي ابن ماجه (ت ١١٣٨ هـ).
- ٣٩- العلامة المحدث إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، صاحب «كشف الخفاء» (ت ١١٦٢ هـ).
- ٤٠- العلامة الأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت ١١٨٢ هـ).
- ٤١- العلامة محمد بن أحمد السفاريني صاحب «لوامع الأنوار البهية» (ت ١١٨٨ هـ).
- ٤٢- مُجَدِّدُ القرن الثاني عشر، شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، صاحب «الرد على الرافضة» (ت ١٢٠٦ هـ).
- ٤٣- العلامة القاضي محمد بن علي الشوكاني صاحب «التوضيح» (ت ١٢٥٠ هـ).
- ٤٤- العلامة محمد صِدِّيق حسن خان صاحب «الإذاعة» (ت ١٣٠٧ هـ).
- ٤٥- العلامة محمد بشير السهسواني الهندي صاحب «صيانة الإنسان» (ت ١٣٢٦ هـ).
- ٤٦- العلامة شمس الحق آبادي صاحب «عون المعبود» (ت ١٣٢٩ هـ).
- ٤٧- العلامة المُحَدِّثُ محمد بن جعفر الكتّاني (ت ١٣٤٥ هـ).

- ١٨- المُحَدَّث أبو العلاء السيد إدريس بن محمد بن إدريس العراقي الحسيني^(١) (ت ١١٨٣ هـ).
- ١٩- العلامة محمد أحمد السفاريني (ت ١١٨٩ هـ)، وكتابه: «البحور الزاخرة من علوم الآخرة»^(٢).
- ٢٠- القاضي محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ)، وكتابه «التوضيح في تواتر ما جاء في المهدي المُتَنَظَّر والدَّجَال والمسيح»^(٣).
- ٢١- العلامة محمد صديق حسن خان (ت ١٣٠٧ هـ)، وكتابه: «حجج الكرامة في آثار القيامة»^(٤)، و«الإذاعة لما كان وما يكون بين يدي الساعة».
- ٢٢- العلامة محمد حبيب الله الشنقيطي (ت ١٣٦٣ هـ)، وكتابه «الجواب المقنع المُحرَّر في أخبار عيسى والمهدي المُتَنَظَّر»^(٥).
- ٢٣- الشيخ منصور علي ناصف (توفي بعد ١٣٧١ هـ)، عقد له في كتابه «التاج» باباً خاصاً به.
- ٢٤- أحمد بن محمد بن محمد بن الصديق (ت ١٣٨٠ هـ)، وكتابه «إبراز الوهم المكنون من كلام ابن خلدون» أو «المرشد المبدي لفساد طعن ابن خلدون في أحاديث المهدي».
- ٢٥- الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع (ت ١٣٨٥ هـ)، وكتابه «تحديق النظر في أخبار الإمام المتنظر»^(٦).
- ٢٦- الشيخ عبدالمحسن العباد، وكتابه: «الرد على من كذب بالأحاديث

(١) «المهدي المتنظر» للغماري ص (٥).

(٢) «الإذاعة» ص (١٦٣ - ١١٠).

(٣) «نفسه» ص (١١٣).

(٤) «نفسه» ص (١١٤).

(٥) «زاد المسلم» (٣٣١/١).

(٦) ذكره الشيخ عبدالمحسن العباد في «رده على من كذَّبَ بأحاديث المهدي»، ص (٣٨)، وذكر أنه تُوجَدُ منها نسخة خطية بدار الكتب المصرية.

الصحيحة الواردة في المهدي»، و«عقيدة أهل السنة والأثر في المهدي المنتظر».

٢٧- الشيخ حمود بن عبد الله التويجري، وكتابه: «الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المُتَنَزَّر».

٢٨- الشيخ عبد العليم بن عبد العظيم البستوي، وكتابه «الأحاديث الواردة في شأن المهدي في ميزان الجرح والتعديل»^(١)، وهي رسالة ماجستير بإشراف د. محمد أبو شهبه - رحمه الله -.

١٩- الشيخ أبو الفضل عبد الله بن الصديق (ت ١٤١٣ هـ)، وكتابه «المهدي المنتظر».

٢٠- الشيخ حامد محمود ليمود، وكتابه «سيد البشر يتحدث عن المهدي المنتظر».



(١) وقد طُبِعَتْهَا مؤخرًا في مجلدين، بعد حذف وإضافة من المؤلف - المكتبة المكية بمكة المكرمة؛ ودار ابن حزم ببيروت، سنة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

الفصل الثالث

نصوص أهل العلم
في إثبات حقيقة المهدي^ع

ولكنه استُفْتِيَ من ليس بعالم ، فَضَّلَ ، وَأَضَلَّ ، وكذلك فعل ربيعة :
قال مالك - رحمه الله - تَعَالَى - : بكى ربيعة يوماً بكاءً شديداً ، فقيل له :
«أمصيبةٌ نزلت بك ؟» فقال : «لا ، ولكن استُفْتِيَ من لا علم عنده ، وظهر في
الإسلام أمر عظيم»^(١) .

وهذا ما حدث في قضية المهدي ؛ إذ تجاسرت حفنة من المتأخرين ، لا كمَّ
لها ، ولا كيف ، إذا قُورِنَتْ بأئمة أهل السنة والحديث ، في القديم والحديث ،
وكَذَّبوا بما لم يحيطوا بعلمه ، وسَفِهوا أنفسهم ؛ إذ قَدَّموا آراءهم وأهواءهم على
أحاديث رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - الثابتة ، وتناولوا على أئمة
الحديث ، حتى رماهم بعضهم بالغفلة والسذاجة ، والبدعة والتخليط ،
فأحسن الله عزاءهم في علمهم وعقلهم .

وعلى من يرى خلاف ما أطبق عليه هؤلاء أن يضعهم في كِفَّةٍ ، ويضع نفسه
في كِفَّةٍ ، ثم لينظر النتيجة بعين الرضا والتسليم ، ورحم الله امرءاً عرف قدر
نفسه .

أُولَئِكَ آبَائِي فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتَنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعِ



(١) «إصلاح المساجد» للقاسمي ، ص (١٩ ، ٢٠) ، نقلاً عن «الباعث» ، لأبي شامة .

البَابُ الثَّانِي

شُبّهٌ وَجَوَابُهَا

الفصلُ الأوَّلُ :

شُبّهٌ عِلْمِيَّةٌ مُصْطَنَعَةٌ

الفصلُ الثَّانِي :

شُبّهٌ عَقْلِيَّةٌ سَقِيمَةٌ

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

شَبَّهَ عِلْمِيَّةَ مُصْطَنَعَةٍ

الشُّبْهَةُ الْأُولَى

* هي شبهة الفرقة الضالة المسماة بالقرآنيين ، وهم يقولون : « لم يرد في القرآن أية إشارة إلى المهدي ، ولا حجة فيما سوى القرآن » .

والجواب :

أن هذه الدعوى بأن لا حجة فيما سوى القرآن الكريم لا تصدر من مؤمن بالله - تعالى - ، ورسوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - ، وإنما هي من شُغْب الملاحدة ، وكيد الزنادقة الذين يريدون الكيد للإسلام ، والعبث بعقول الضعاف من المسلمين .

فحجية السنة مما يعلم من دين الإسلام بالضرورة ، فهي معلومة للخاص والعام ، والعالم والجاهل ، وقد كان هذا يغنيا ، ويغني من في قلبه ذرة من إيمان ، عن بيان أدلتها لدحض هذه الفرية .

إن سنة رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - لم تعدم منذ أزمان أعداء لها ، هم - لو فقهوا - أعداء للقرآن ، يُشَكِّكُونَ فيها ، ويحاولون فصلها عن القرآن ، وقد هيأ الله من أهل العلم من يذب عنها ، ويدحض شُبْهَ أعدائها ؛ ومنهم الحافظ السيوطي - رحمه الله - ؛ فقد ألف رسالة لطيفة سمّاها : « مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة » ، افتتحها بعد حمد الله - تعالى - بقوله :

(اعلموا - يرحمكم الله - أن من العلم كهيئة الدواء ، ومن الآراء كهيئة الخلاء ، لا تذكر إلا عند داعية الضرورة ، وإن مما فاح ريحه في هذا الزمان ، وكان دارسًا - بحمد الله - منذ أزمان ؛ وهو أن قائلًا رافضيًا زنديقًا أكثر في كلامه أن السنة النبوية ، والأحاديث المروية - زادها الله علوًا وشرفًا - لا يُحْتَج بها ، وأن الحجة في القرآن خاصة) .

إلى أن قال - رحمه الله - : (فاعلموا - رحمكم الله - أن من أنكر كون

بهذا كله يثبت حجية قوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - في القرآن الكريم :
 « هَذَا كَلَامُ اللَّهِ » ، وقوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - في الأحاديث القدسية :
 « قَالَ رَبُّ الْعَرْزَةِ كَذَا » ، وقوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - في السنة : « أَلَا إِنِّي
 أَوْثَيْتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ » ... الحديث ^(١) .

لأن هذه كلها أخبارٌ معصومٍ من الكذب ، فتكون حُجَجًا دالة على أن الوحي
 قسمان : كتاب : وهو المعجز المتعبد بتلاوته ، وغيره : وهو ما ليس كذلك ،
 وهذا الأخير قسمان : حديث قدسي ، وحديث نبوي .

فإذا كان ذلك كله من عند الله كان الكل حُجَجًا قائمة على الخلق إلى يوم
 الدين ، وبمعصمته عن الكذب في التبليغ يثبت حجية قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
 وَسَلَّمَ - : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » ^(٢) الحديث ، وقوله : « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى
 خَمْسٍ » ^(٣) الحديث ، وقوله : « وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ
 وَسَلَّمَ - كَمَا حَرَّمَ اللَّهُ » ^(٤) ، وهذا يستلزم حجية جميع أوامره ونواهيه .

ويثبت بذلك - أيضًا - حُجِيَّةُ قوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - : « صَلُّوا كَمَا
 رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي » ^(٥) الحديث ، وقوله : « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » ^(٦) الحديث ،
 وقوله : « فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي » ^(٧) الحديث ، وبذا تثبت حجية جميع أنواع السنة ؛ من
 قول ، أو فعل ، أو تقرير ، أو صفة .

(١) انظر تخريجه ص (١٢٧) .

(٢) رواه البخاري (٧/١٥) ، ومسلم (١٩٠٧) ، وأبو داود (٢٢٠١) ، والترمذي (١٦٤٧) ،
 والنسائي (٥٨/١٦٠) ، وابن ماجه (٢٤٢٧) .

(٣) رواه البخاري (٤٧/١) ، ومسلم (١٦) .

(٤) انظر تخريجه ص (١٢٧) .

(٥) رواه البخاري (١١٨/٢) .

(٦) رواه مسلم (١٢٩٦) ، وأبو داود (١٩٧٠) ، والنسائي (٢٧٠/٥) .

(٧) تقدم تخريجه ص (٣٠) .

وقال - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - : « تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ ، فَلَنْ تَضِلُّوا أَبَدًا ؛ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنِّيَّ »^(١) ، وهذا خبرٌ معصومٌ عن الكذب ، يدل على أنه لا ضلالة في التمسك بالسنة ، وإنما الضلال في تركها ، والعمل بما يخالفها .

الدليل الثاني:

• تَقْرِيرُ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - تَمَسُّكَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - بِالسُّنَّةِ فِي عَصْرِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ -

ثبت أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - كان يبحث أمته على التمسك بسنته ، ويحذرهم من مخالفتها ، وأن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا يمثلون أمره في ذلك ، ويقتدون به ، ويتبعونه في جميع أقواله ، وأفعاله ، وتقريراته ، ويعتبرون أن كل ما يصدر منه فهو حجة يلزمهم اتباعها .

وقد كانوا أقدر منا على الاجتهاد ، واستنباط الأحكام من الكتاب ، ومع ذلك فقد كانوا لا يستقلون بالفهم منه ، فيما ينزل بهم من الحوادث ، بل كانوا يرجعون إليه في كل ما يطرأ عليهم ، وإذا اجتهدوا في حال الغيبة عنه سألوه إذا لقوه ، فإن أقرهم ؛ وإلا رجعوا عن اجتهداهم إذا كان خلاف قوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - .

وهذا كله من النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - ومن الصحابة - رضي الله عنهم - ، قد أقرهم الله عليه ، ولم يبين لهم أنهم أخطؤوا فيه ، مع أن الزمان كان زمان وحي .

ولو كانوا مخطئين في ذلك لما أقرهم الله عليه ؛ لأن تقرير الله - عز وجل - في زمان الوحي حجة بمنزلة الوحي المنزَّل نفسه .

وهذا كله فضلاً عن أنه - تعالى - كان يأمرهم باتباع الرسول - صلى الله عليه وسلم - وطاعته ، ويحذرهم من عصيانه ومخالفته .

الدَّلِيلُ الثَّالِثُ:

• الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ:

وَقَدْ شُحِنَ كِتَابُ اللَّهِ - تعالى - بآيات كريمات تدل دلالة قاطعة على حجية السنة ؛ وهي على أقسام :

القِسْمُ الْأَوَّلُ :

آيَاتُ تَدُلُّ عَلَى وُجُوبِ الْإِيمَانِ بِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - ، وَاتِّبَاعِهِ ، وَالرِّضَا بِحُكْمِهِ

١- قال - تعالى - : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النور : ٦٢] .

قال ابن القيم - رحمه الله - : (فإذا جعل من لوازم الإيمان أنهم لا يذهبون مذهباً - إذا كانوا معه - إلا باستئذانه ؛ فأولى أن يكون من لوازمه ألا يذهبوا إلى قول ، ولا مذهب علمي ، إلا بعد استئذانه ، وإذنه يعرف بدلالة ما جاء به على أنه أذن فيه)^(١) . اهـ .

٢- وقال - تعالى - : ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب : ٣٦] .

٣- وقال - عز وجل - : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النساء : ٦٥] .

عن عروة قال : (خَاصَمَ الزُّبَيْرُ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فِي شِرَاجٍ مِنَ الْحَرَّةِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - : «اسْقِ يَا زُبَيْرُ ، ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ» ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ ؟ فَتَلَوْنَ وَجْهَهُ ، ثُمَّ قَالَ : «اسْقِ يَا زُبَيْرُ ، ثُمَّ اخْبِسِ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ ، ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى

- ٢- وقوله - تعالى - : ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [الجمعة : ٢] .
- ٣- وقوله - عز وجل - : ﴿وَاذْكُرُوا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ [البقرة : ٢٣١] .
- ٤- وقال - عز وجل - : ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ الآية [النساء : ١١٣] .

- ٥- وقال - عز وجل - : ﴿وَاذْكُرْ مَا يَتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب : ٣٤] .

عطف الله الحكمة على الكتاب ، وذلك يقتضي المغايرة ، وأنها ليست إياه ، ولا يصح أن تكون شيئاً آخر غير الكتاب والسنة ؛ لأن الله - تعالى - امتنَّ علينا بتعليمها ، والمن لا يكون إلا بما هو صوابٌ ، وحقٌّ مطابق لما عنده ، فتكون الحكمة واجبة الاتباع كالكتاب ، خصوصاً وأن الله قد قرنهما به ، « وسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مُبَيَّنَّةٌ عن الله معنى ما أراد : دليلاً على خاصِّه وعامِّه ، ثم قرن الحكمة بها بكتابه ، فأتبعها إياه ، ولم يجعل هذا لأحد من خلقه غير رسوله »^(١) . اهـ .

القِسْمُ الثَّالِثُ :

آيَاتُ تَذَلُّ عَلَىٰ وَجُوبِ طَاعَتِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - طَاعَةٌ مُطْلَقَةٌ ، وَأَنَّ طَاعَتَهُ طَاعَةٌ لِلَّهِ - تَعَالَى -

فمن ذلك :

- ١- قوله - تعالى : ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران : ١٣٢] .
- ٢- وقوله - تعالى - : ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران : ٣٢] .

(١) انظر : « الرسالة » ص (٧٨ ، ٧٩) .

